الحيوان والإنسان والنبات والجماد باعتبار أنها لا تثبت على صورة واحدة بل تتغير من حالة إلى حالة وليس لها جميعاً إلا وجود زائل سائر إلى الفناء بينما الخالق وحده هو الحق الباقي الذي لا يعتوره تغير ولا يلحقه فناء . والغالب أن الفنان المسلم متأثر في اتجاهه هـذا بتلك الآية الكريمة التي نزلت في إبراهيم عليه السلام والتي تشير إلى أن الثبات وعدم التغير من صفات الحق وحده دون مخلوقاته التي من شأنها التغير . يقول جل شأنه : (فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين . فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربي فلما أفل قال إن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين . فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر، فلما أفلت قال ياقوم إني بريء مما تشركون . إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين) .

« يتبع »

محمد عبد العزيز مرزوق
الأمين المساعد بدار الآثار العربية

الدين العام المصري

نشأته وتطوراته

للأستاذ أحمد صادق موسى

ليس الدين شراً كله كما أنه ليس خيراً كله ، ولكنه لم يأخذ أية أمة مثلما أخذ في مصر طريقاً حافلاً بالحوادث ، مليئاً بالاضطرابات ، حتى أصبح تاريخه في مصر تاريخاً لفترة طويلة في حياتها السياسية والمالية ، شهدت فيها البلاد ألواناً شتى من التدخل الأجنبي ، وصوراً متعددة من التعسف ، وضروباً كثيرة من التقلب والاضطراب . ولقد انتقل حكم مصر إلى سعيد باشا والبلاد لا تعرف طريقاً إلى القروض الأجنبية ، حتى أحاط بالوالي الجديد بطانة من الفرنسيين وعلى رأسهم فردناند دلسيبس ، فزينوا له فوائد الإصلاح ويسروا له سبل الاقتراض ، فامتدت يد سعيد باشا إلى المصارف الأوربية للمرة الأولى ، ثم إلى الأهالي ، فاقترض عدة قروض كان منها الدين الثابت على المصارف الأجنبية ويقدر بمبلغ ٣٫٢٩٢٫٨٠٠ ج . ك . ومنها الدين السائر على الأهالي ويقدر بمبلغ ٧٫٨٦٧٫٢٠٠ جنيهاً . فلما توفي سعيد باشا ترك البلاد وعليها دين يزيد على الأحد عشر مليوناً من الجنيهات

وتولى الخديو إسماعيل عرش مصر ، وكان شاباً جريئاً طموحاً ، يفيض قلبه بالآمال ، ويجيش صدره بأجل ما يتمناه ملك يتفانى في خدمة بلاده ، فأسرعت البطانة الأوربية وخاصة الفرنسية بالالتفاف حوله ، كما التفت حول سلفه ، تلتمس فيه نقط الضعف ، فإذا بها ، ويا لفخره ... رغبته في الإصلاح وحبه للانشاء . فراحت تزين له آفاق هذا المجال وتمده بالمال ، فاندفع نحو الاقتراض مدفوعاً برغبته الصادقة في إصلاح حال مصر ، وبحسن نواياه وثقته بمن حوله ، وهم بطانة من الأجانب المرتزقة ، أو المصريين الذين أعمى الطمع قلوبهم وأضل أفئدتهم ، فصرفهم عن أن يخلصوا النصح لمولاهم ، أو يتبصروا عواقب الأمور ... وراحت القروض تتوالى على مر السنوات ، وترتفع الأرقام في سرعة هائلة ، فإذا الديون الثابتة تبلغ من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٧٣ (أي مع دين سعيد باشا الثابت) ٦٨٫٤٩٧٫١٦٠ ج . ك . والديون السائرة ٢٥ مليوناً من الجنيهات . وقد كان أكبر هـذه القروض الثابتة قيمة قرض سنة ١٨٧٣ بمبلغ ٣٢ مليون جنيه إنجليزي ، وكان سعر الفائدة ٧ ٪ ؛ على أنه إنصافاً للحق لم تصل القيمة الاسمية من الديون الثابتة إلى الحكومة ؛ إنما دخلها منها ٤٧٫٣٥٧٫٤٦١ ج . ك فقط ، وضاع الفرق ما بين القيمتين الاسمية والحقيقية ، ويقدر بمبلغ ٢١٫١٣٩٫٦٩٩ في السمسرة والعمولة والمصروفات الأخرى ، حتى سعر الفائدة ٧ ٪ كان لا يعمل به ، بل كانت تتراوح الفائدة الحقيقية ما بين ١٢ ٪ و ٢٦ ٪ . وقد رهنت في مقابل هـذه الملايين إيرادات بعض مديريات الوجهين القبلي والبحري ، وإيرادات الجمارك والسكك الحديدية وجميع الثغور والعوائد المختلفة ، وإيرادات أملاك الدائرة السنية ، وكان يقدر الدخل في الجميع بنحو ستة ملايين من الجنيهات ، وبهذا أصبح معظم إيرادات القطر رهناً لهذه الديون الأجنبية . ولم تزد الحالة إلا سوءاً ؛ فكان كل قرض يعقد يجلب معه الاضطراب الشديد والخلل السريع إلى المالية المصرية ، حتى أقبل عام ١٨٧٥ فإذا بالحكومة

عاجزة عن تسديد فوائد هذه الديون ودفع الأقساط فى مواعيدها ، وقد استخدم إسماعيل صديق باشا (المفتش) وزير المالية يومئذ كل ما تفتق عنه ذهنه من أساليب شيطانية لابتزاز الأموال لتسديد الأقساط . ولما شعر الخديو بشدة وطأة الحال عرض على انجلترا رغبته فى أن تبعث إليه بمالى كبير يدرس الحالة المالية ويعاون الوزير المصرى فى إدارة شئونها وعلاج أسباب اضطرابها ، وجاء هذا الطلب فى وقت كانت تطمع فيه كل من انجلترا وفرنسا فى بسط إشرافها المالى على البلاد بعد ما أصابها من سوء وانحلال . ولذلك سرعان ما لبت انجلترا رغبته وأرسلت « بعثة » يرأسها «ستيفن كيف » لبحث الحالة المالية ، وقدم « كيف » مصر ووضع تقريراً مطولاً مستفيضاً عن الشئون المالية استعرض فيه أسباب اضطرابها وخللها ودواعى عقد القروض وقدم مقترحات تتلخص فى تسديد القروض القصيرة الأجال وتحويل الباقى من الديون الأخرى الطويلة الأجل إلى دين واحد قدره ٧٥ مليون جنيه بفائدة سعرها ٧ ٪ يسدد فى ٥٠ سنة وأن تنشأ مصلحة للمراقبة يعهد إليها تسلم متحصلات بعض أنواع الإيرادات ؛ على أن لا تعقد الحكومة أى قرض جديد إلا بعد موافقتها عليه . غير أن الخديو اسماعيل أغضبه تقرير « كيف » فاتجه للمساعدة الفرنسية ؛ وما لبث أن قدم المالى الفرنسى الذى حضر إلى مصر لدراسة شئونها المالية ، مشروعاً يقضى بإنشاء صندوق الدين . ورأت انجلترا أن فرنسا تنافسها فى الميدان فأرادت أن تحمل الخديو على قبول مقترحات كيف ، ولجأت إلى مناورة برلمانية فى عهد دزرائيلى ونشرت تقرير كيف عن حالة مصر المالية فأغضب ذلك الخديو كل الغضب وانحاز بكليته إلى المشروع الفرنسى وأصدر أمراً عالياً فى ٢ مايو ١٨٧٦ يقضى بإنشاء صندوق الدين على أن يؤلف من أعضاء أجانب يُعينهم الخديو بناء على ما تعرضه الدول التابع لها كل منهم . ويستلم الصندوق إيرادات بعض مديريات الوجهي البحرى والقبلى المخصصة لخدمة الدين ، وعوائد الدخولية فى العاصمتين ، وإيراد الجمارك فى جميع الثغور ، والسكك الحديدية وغير ذلك ، وحظر على الحكومة تخفيض أموال الأطيان المخصصة للدين بغير موافقة الصندوق ، كما تقرر أن تكون المحاكم المختلطة هي المختصة بالنظر فى النزاع بين الصندوق والحكومة . وأعقب هذا صدور أمر عال آخر فى ٧ مايو يقضى بتحويل ديون الحكومة الثابتة والسائرة إلى دين واحد قدره ٩١ مليون جنيه انجليزى بفائدة ٧ ٪ ويسدد فى ٦٥ سنة ، وأن يخصص لتسديده الإيرادات التى ذكرنا أبوابها وتقدر بمبلغ ٦٫٧٤٥٫٢٥٦ ج . ك ثم رأى الخديو زيادة فى حسن الإشراف والإدارة إنشاء مجلس المالية الأعلى ، فأصدر أمراً بتشكيله فى ١١ مايو من تلك السنة . بيد أن التنافس الإنجليزى الفرنسى كان يزداد شدة فدعا هذا إلى اتفاق الدولتين على المطالبة بوضع نظام يكفل لهما دقة الإشراف المالى على مصر ، وذلك بتعيين مراقب انجليزى للإيرادات ، ومراقب فرنسى للمصروفات . وقد تم لهما ذلك بإنشاء المراقبة الثنائية فى الأمر العالى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ على أن توضع السكك الحديدية وميناء الإسكندرية تحت إدارة لجنة أوربية . وبهذا اتخذ التدخل الأجنبى ثانى صوره الرسمية بعد إنشاء صندوق الدين . غير أن توحيد الديون جميعها أثار احتجاجات حاملى السندات القصيرة الأجل وسندات الدائرة السنية فدارت مفاوضات أعقبها صدور أمر عال فى ١٨ نوفمبر أيضاً بفصل ديون الدائرتين السنية والخاصة عن الدين الموحد وإصدار سندات ممتازة للمرة الأولى بمبلغ ١٧ مليون جنيه انجليزى بفائدة ٥ ٪ وتخفيض الدين الموحد بذلك إلى ٥٩ مليون ج . ك ، ثم عقد فى شهر يونيه ٨٧٧ اتفاقاً خاصاً بديون الدائرتين السنية والخاصة وأصبحت قيمتها الرسمية ٩٫٥١٢٫٩٠٠ ج . ك — وعلى الرغم من هذا ازدادت الأحوال اضطراباً ، فأشار وزير المالية على الخديو بتشكيل لجنة للتحقيق فصدر أمر عال بها فى يناير سنة ١٨٧٨ يقضى بتعيين لجنة التحقيق العليا التى كان يرأسها اسماً دليسبس ، وفعلاً السير ريفرز ولسون ، وذلك للبحث فى أسباب الخلل ووضع المقترحات اللازمة لعلاج الاضطراب المالى والضيق الشديد . وفى أثناء قيام لجنة التحقيق بعملها تدخلت انجلترا وفرنسا بطلب تعيين وزيرين أوربيين فى الوزارة المصرية وتحديد المسئولية الوزارية . وقد تم لهما ذلك ، فتولى السير ولسون وزارة المالية ، والمسيو دى بايزر وزارة الأشغال فى الوزارة المختلطة التى تألفت فى عام ١٨٧٨ ، وبهذا أصبح ولسون يشغل منصبين خطيرين . ولكن تأليف هذه

الوزارة ما لبث أن قوبل بامتعاض شديد من الوطنيين . وكان هذا العمل جرحاً عميقاً للكرامة المصرية القومية ، فاتجهت الأفكار كلها إلى التخلص منها . وكان الخديو أكثر الناس رغبة فى ذلك فما لبث أن انتهز فرصة وضع تقرير لجنة التحقيق العليا التى ذكرت فيه أن الحكومة المصرية فى حالة إفلاس ، وأنه يجب تشكيل لجنة لتصفية الحالة المالية والديون ، حتى أسقط الوزارة المختلطة وعين شريف باشا رئيساً للوزارة الوطنية البحتة ، وقوبل هذا العمل الجرىء من الخديو باحتجاجات شديدة من الوزيرين الأوربيين ودولتيهما ولجنة التحقيق وغيرهم ، ولكن ظل الخديو وشريف باشا على سياستهما الوطنية وإن كانا قد فاوضا الدول فى إعادة المراقبة الثنائية مرة أخرى

وفى ذلك الحين عقد قرض الدومين مع بنك روتشيلد بمبلغ ٨ر٥ مليون ج . ك فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ ، ثم صدر بعد ذلك مرسوم بالتصفية فى ٢٢ إبريل سنة ١٨٧٩ ، غير أن الدول لم تقبله واحتجت عليه . واستمر النزاع قائماً بين الخديو اسماعيل والدول الأوربية التى نشطت فى تألبها عليه ؛ وأقنعت الباب العالى بضرورة عزله للعمل على الإصلاح المالى ؛ وخضع السلطان العثمانى وأصدر فرماناً بهذا السؤل فى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ . ويبدأ مع عصر الخديو توفيق عهد جديد تضافرت فيه جهود الدول على العمل لتحقيق غرضين أولهما : البحث الجدى المنتج لتوطيد الحالة المالية المصرية ، وثانيهما الوصول بالتنافس الإنجليزى الفرنسى إلى الاحتلال العسكرى للبلاد

ولقد سار الغرضان معاً فبدأت الحكومة المصرية بإصدار قانون التصفية العام فى ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ ويقضى بإصدار سندات جديدة من الدينين الموحد والممتاز ، كما خفض سعر الفائدة فى الدين الموحد إلى ٤٪ ، وضمت أملاك الدائرتين السنية والخاصة إلى الحكومة ، وألغيت المقابلة على أن يسترد ما حصل منها على أقساط شهرية لمدة ٥٠ عاما — وفى هذه السنة نشرت أول ميزانية رسمية للحكومة ، ثم أدى الاتفاق الإنجليزى الفرنسى على احتلال البلاد احتلالاً مشتركاً إلى أن أسرعت انجلترا بالاحتلال الفردى سنة ١٨٨٢ متخذة من بعض الحوادث الداخلية ، كالثورة العرابية وغيرها مبرراً لتنفيذ هذا الاحتلال السريع . وقد نتج عن هذا كله اضطراب مالى سياسى جديد ، ورأت الحكومة أن تغطى عجز إيراداتها بعقد قرض جديد بضمان الدول ، وقد تم لها هذا بالأمر العالى فى ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ الذى يقضى بإصدار سندات بقيمة ٩ر٤٢٤ر٠٠٠ ج . ك . بفائدة ٣ ٪ وبضمان كل من انجلترا وألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وإيطاليا وروسيا . وعقد الخديو توفيق ثم الخديو عباس فيما بعد ثلاثة قروض قيمها لا تزيد عن الخمسة ملايين من الجنيهات ، كما حددها السلطان العثمانى ، وذلك لتسوية الحالة المالية . وبدأ الاستقرار المالى يدب بعد ذلك فى الحياة المصرية ، وعمل الإنجليز من جانبهم على التخلص من مشاركة فرنسا فى الإشراف على الشئون المالية ، فألغيت المراقبة العثمانية ، واستبدلت بالمستشار المالى الإنجليزى . وكان من بوادر الاستقرار أن أخذت الحكومة فى تكوين أموال احتياطية تحفظ فى صندوق الدين ، وأعقب ذلك تحويل الديون الممتازة والدائرة السنية والدومين إلى ديون جديدة بفوائد مخفضة . ولما كانت البلاد تحت السيادة العثمانية فقد لجأت تركيا إلى مصر لتكون ضامناً لها فى القسط السنوى للقرض العثمانى ٤ ٪ لسنة ١٨٩١ ، وذلك بتخصيص جزء من الجزية السنوية المستحقة لها لضمان القسط السنوى من هذا القرض الذى أصدره بنك روتشيلد بقيمة اسمية ٩٢٠ر٣١٦ر٦ ج . ك . وحدد له قسط سنوى قدره ٦٠٨ر٢٧٣ ج . م . ويستهلك فى مدة ٦٠ سنة تنتهى فى سنة ١٩٥١ ؛ وفى سنة ١٨٩٤ حدث تمهد مشابه حين قبل الخديو عباس الثانى أن تضمن مصر القسط فى القرض العثمانى ٣½ ٪ لسنة ١٨٩٤ ، وكانت قيمته الاسمية ٣٤٠ر٢١٢ر٨ ج . ك . ، ويستهلك فى مدة ٦١ سنة تنتهى فى سنة ١٩٥٥ ، وحدد قسطه السنوى بمبلغ ٠١٨ر٣٢١

وقد ظلت مصر تدفع أقساط هذين القرضين العثمانيين باعتبارها خاضعة للسيادة التركية ، حتى بعد أن رفعت عنها هذه السيادة فى سنة ١٩١٤ إلى أن قرر مجلس النواب فى سنة ١٩٢٤ أن تتوقف مصر عن دفع هذه الأقساط التى لا مبرر لدفعها من زوال السيادة التركية وإعلان الاستقلال ، ولكن معاهدة لوزان التى نفذت فى سنة ١٩٢٤ قررت إعفاء تركيا من كل

التزامات القروض العثمانية ورفع النزاع إلى المحاكم المختلطة التي قضت في إبريل سنة ١٩٢٦ بإلزام الحكومة المصرية بالاستمرار في دفع هذه الأقساط حتى نهايتها

ولما كانت فرنسا تناوىء انجلترا مناوأة شديدة بعد فشل الاحتلال المشترك لمصر وتندد بسياستها ، فقد عملت انجلترا على أن تسعى للاتفاق معها ، وقد تم هذا في الاتفاق الإنجليزي الفرنسي سنة ١٩٠٤ الذي أطلقت فيه يد انجلترا في شئون مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في شئون مراكش . وبعد ذلك الاتفاق صدر قانون جديد في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ يقضي بتنظيم الدين العام وباستمرار صندوق الدين في عمله حتى ينتهي تسديد هذه الديون ، وأن لا تخفض ضرائب الأطيان إلى أقل من ٤ مليون جنيه إلا بعد موافقة الدول ، وحددت التواريخ لبدء استهلاك هذه الديون

ولقد تمكنت الحكومة بعد ذلك من التخلص من بعض ديونها فسددت دين الدائرة السنية حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وكذلك دين الدومين حتى أول يونيه سنة ١٩١٣

وقد شاع الاستقرار في المالية المصرية وانبعث الاطمئنان إلى النفوس بعد التعديلات والإصلاحات المختلفة السابق ذكرها إجمالاً وقامت الحكومة المصرية بعد ذلك بإصدار أذونات الخزانة في سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٣٫٥ مليون جنيه مصري استهلكت على دفعتين الأولى في سنة ١٩٣٨ والثانية في سنة ١٩٤٣ ، وكان الغرض من إصدارها تخفيف الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببت هبوط أسعار المحاصيل الزراعية ، ثم أصدرت بعد ذلك قرض القطن الأول في سنة ١٩٤١ بفائدة ٤½٪ وبمبلغ ١٧٫٥ مليون جنيه مصري طرح منها للاكتتاب عشرة ملايين استهلك منها حتى الآن ستة ملايين ، وأصدر بالباقي أذونات لمدة قصيرة . والثاني في سنة ١٩٤٢ بفائدة ٤٪ وبمبلغ ١٢ مليون جنيه مصري طرح منها للاكتتاب مليونان من الجنيهات

هذا هو مجمل تطور الدين العام ، ويضاف إليه ديون أخرى صغيرة استهلك بعضها والبعض الآخر في دور الاستهلاك

على أنه يجدر بنا ذكر العمل الجليل الذي قامت به الحكومة بإلغاء صندوق الدين في سنة ١٩٤٠ بعد مفاوضات مع الدول ونقل كل اختصاصاته إلى الحكومة التي يتولى البنك الأهلي ـ نيابة عنها ـ القيام بخدمة هذه الديون ، وقد صدر بعد هذا مرسومان ملكيان رقما ٦٩ و ٧١ لسنة ١٩٤٠ بتنظيم الدين العام على هذا الأساس الجديد

ويتضح مما تقدم أن الباقي من الدين العام هو : الدين المضمون ٣٪ وقيمته الإسمية ٩٫٤٢٤٫٠٠٠ ج . ك وقسطه السنوي ٣٠٧٫١٢٥ ج . م والباقي منه ٧٨٥٫٤٠٠ ج . ك والدين الممتاز ٣½ في المائة وقيمته الإسمية ٣١٫٦٤٧٫٠٠٠ ج . ك وقسطه السنوي ١٫٠٤٥٫٣٨٤ ج . م والباقي منه بعد الاستهلاك ٣٠٫٦٣٣٫٩٨٠ ج . ك ؛ والدين الموحد ٤ في المائة وقيمته الإسمية ٦٠٫٩٥٨٫٢٤٠ ج . ك وقسطه السنوي ٢٫١٥٤٫٧٦٨ ج . م والباقي منه بعد الاستهلاك ٥٥٫٢٥٠٫٤٦٠ ج . ك ؛ وجملة الباقي من هذه الديون الثلاثة ٨٦٫٦٦٩٫٨٤٠ ج . ك وأما القرضان العثمانيان فجملة الباقي منهما معاً هو ٥٫٣٥٧٫١٨٠ ج . ك

وقد تقرر منذ سنوات مضت أن تدفع الكوبونات والسندات في هذه الديون بالعملة الورق الأسترلينية ؛ وقد بلغت قيمة ما تدفعه مصر سنوياً من فوائد لهذه الديون مع قسط استهلاك الدين المضمون أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات المصرية . ولا ريب أن المشروع الجديد باستهلاك بعض هذه الديون وتحويل البعض الآخر إلى دين داخلي أخف حملاً ، عمل جليل يرفع عن كاهل البلاد عبئاً ثقيلاً باهظاً من بعض ملايين الجنيهات كما يرفع عنها ذكريات أليمة تردد صداها في تاريخ مصر الحديث .

أحمد صادق موسى

قريباً :

تصدر الطبعة السادسة

من كتاب

آلام فرتر

بقلم الأستاذ .

أحمد حسن الزيات